جهود حكومية لتنظيم التجارة الخارجية وتنمية الصادرات غير النفطية

خاص / الثورة

تسعى الحكومة إلى تنظيم التجارة الخارجية في إطار حرية التجارة والمنافسة وآليات السوق ورفع تنمية الصادرات غير النفطية. بحيث ترتفع نسبتها في نهاية الخطة الخمسية الرابعة إلى ١٢,٥٪من إجمالي الصادرات السلعية من خلال عدد من السياسات والإجراءات أهمها استكمال وتحديث البنية القانونية والمؤسسية للتجارة الخارجية وتعزيز قدرة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة على إخضاع كافة الواردات والصادرات للمطابقة للمواصفات المعتمدة محلياً ودولياً وتوفير وتنويع مصادر الواردات من السلع الأساسية بالجودة والأسعار المناسبة وتطبيق قواعد حماية الإنتاج الوطني من الممارسات الضارة في التجارة الدولية وكذا تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى مواصلة دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصادات الإقليمية والدولية وتعظيم الاستفادة من آليات توسيع الأسواق في تنمية وتنويع الصادرات السلعية غير النفطية وتقييم مستوى تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية لتعظيم الاستفادة منها للاقتصاد الوطني في تنمية وتنويع الصادرات.

واستهدفت خطة التنمية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م مواصلة خطوات دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الإقليمي العالمي إضافة إلى زيادة الصادرات غير النفطية بمعدل ٢٠٪ سنوياً، وعدم تجاوز نمو الواردات السلعية لمعدل ١٥٪ سنوياً خلال فترة الخطة، و أظهرت البيانات الفعلية بلوغ متوسط معدل نمو الصادرات غير النفطية ١٥٪ لنفس الفترة وذلك بتراجع خمس نقط عما كان مخططاً لها. و الواردات السلعية بنسبة ١٣٪ بتراجع نقطتين عما كان مخططاً لها.كما أظهرت البيانات زيادة الواردات السلعية بوتيرة أسرع من زيادة الصادرات السلعية أدى ذلك إلى عجز في الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ وذلك بسبب تراجع إنتاج النفط ابتداءً من عام ٢٠٠٧ بمتوسط انخفاض قدره ١٠٪ سنوياً بالإضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط خلال عام ٢٠٠٩ إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل.

وأشارت وثيقة رسمية إلى التطوير التشريعي والمؤسسي حيث تم صدور عدد من القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لقطاع التجارة الخارجية أهمها قانون التجارة الخارجية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ ومؤسسيا تم إنشاء وحدة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووحدة قواعد المنشأ وإدارة عامة لحماية الإنتاج الوطني من الممارسات الضارة في التجارة الدولية وتنفيذ المرحلة الأولى من توفير المعامل والمختبرات والتجهيزات والأدوات الحديثة للهيئة العامة للمواصفات والمقاييس.واعداد مشروع دليل الصادرات اليمنية الرسمي الأول/ ٢٠٠٧.

وفي مايتعلق بالتكامل الاقتصادي فقد تم إعداد دراسة عن خارطة طريق لدمج الاقتصاد اليمني تدريجياً باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وانضمام اليمن إلى هيئة التقييس الخليجية و إلى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والاتفاق على إنشاء شركات مشتركة تقوم بإعادة تجهيز الصادرات اليمنية من حيث التعبئة والتغليف وفقاً لمتطلبات الأسواق الخليجية وتسهيل الإجراءات .وتم استكمال التزامات بلادنا في إطار عضويتها للمنطقة الحرة العربية الكبرى .وفي إطار دول تجمع صنعاء تم عقد اتفاقيات التعاون الجمركي. والتوقيع على اتفاقية سكرتارية وتم تقديم مسودة لإنشاء المركز الإقليمي لتنظيم تجارة المواشي الحية بين دول تجمع صنعاء في المخاء.وفي مجال انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية تم تسريع الإجراءات في المسارين الثنائي والمتعدد ويتوقع انضمام اليمن إلى المنظمة خلال الفترة القادمة .

كما تم الترويج للصادرات غير النفطية حيث تم إقامة معارض تجارية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠١٠ بلغت ٥٤معرضا.

ويواجه هذا القطاع العديد من المشكلات والتحديات منها عدم استكمال البنية القانونية والمؤسسية وعدم توفر استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية وكذا ضعف القدرات التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق وانعدام وجود أجهزة متخصصة لتمويل ضمان الصادرات غير النفطية وندرة توفر المنظومة المتكاملة والحديثة للتعبئة والتغليف ونقص في إنشاء المعامل والمختبرات الحديثة لإخضاع كافة الصادرات اليمنية للمطابقة والفحص وتدني في عملية الترويج والتعريف بالمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى ندرة توفير البيانات والمعلومات عن الأسواق الخارجية.وعن الإنتاج الوطني من أهم السلع والمنتجات المتاحة للتصدير.

ارتفاع الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية

خاص / الثورة

أرتفع الإنفاق على الحماية الاجتماعية بمعدل نمو كبير جداً بلغ ٨٣٧,٣٪ لتصل قيمته عام ٢٠٠٩م إلى ٤٧,٨ مليار ريال مقارنة بـ ٥,١ مليار ريال عام ٢٠٠٨م .

وأرجع تقرير حكومي الارتفاع بسبب زيادة مخصصات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عام ٢٠٠٩م إلى ٤٥,٢ مليار ريال مقارنة بـ ٢,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٨م في ظل توجهات الحكومة إلى توسيع مظلة الحماية الاجتماعية من خلال زيادة مخصصات صندوق الرعاية الاجتماعي.

كما تراجع الإنفاق على خدمات الجمهور العام عام ٢٠٠٩ بمعدل ٢٩,٢٪ وبالتالي انخفضت مساهمته في إجمالي النفقات العامة من ٢٠,٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٧,٤٪ عام ٢٠٠٩م وانخفضت أهميتها النسبية للناتج المحلي من ٧,٣٪ إلى ٥,٣٪ .

وأشار إلى تراجع نمو الإنفاق على الدفاع عام ٢٠٠٩ بمعدل -٣٪ عن عام ٢٠٠٨م على الرغم من ارتفاع مساهمته في إجمالي النفقات من ١٣,٤٪ إلى ١٥,٦٪ ، ويعزى ذلك إلى أن تراجع الإنفاق على الدفاع كان بنسبة أقل من نسبة تراجع إجمالي النفقات.

كما لفت إلى انخفاض الإنفاق على الشئون الاقتصادية من ٨٢٧,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٨م إلى ٤٨٣ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمعدل نمو سالب بلغ ٤١,٦٪ . ولذلك انخفضت مساهمته في إجمالي النفقات العامة من ٣٧,٣٪ إلى ٢٦,٢٪ ، كما انخفضت أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٣٪ إلى ٨٪ .

انخفاض الإنفاق على الأنشطة الاجتماعية ، حيث تراجع الإنفاق على الصحة عام ٢٠٠٩م بنسبة ١٢,٤٪ لتصل قيمته إلى ٦١,٥ مليار ريال مقارنة بـ ٧٠,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٨م . كما انخفض الإنفاق على التعليم من ٢٩١,٧ مليار ريال عام ٢٠٠٨م إلى ٢٨٦,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمعدل نمو سالب بلغ ١,٩٪ ومع ذلك فقد ظلت أهميته النسبية للناتج المحلي الإجمالي ثابتة عند ٤,٧٪ .

وفيما يتعلق بالإنفاق العام وفقاً للتقسيم الوظيفي للدولة الذي يوضح حقيقة توجهات الحكومة نحو عملية تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ،فقد لاحظ التقرير انخفاض الإنفاق العام على كل البنود الخاصة بالتقسيم الوظيفي عدا الإنفاق على الحماية الاجتماعية والإنفاق على الترفيه والثقافة والدين.

٩٦,١٪ نسبة الاكتفاء الذاتي من الفواكه خلال العام الماضي

كتب/ منصور شايع

كشفت تقرير حديث أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الفواكه بمختلف أنواعها بلغ خلال العام الماضي ٩٦,١٪ ، مقابل ٩٥,٨٪ نسبة الاكتفاء في العام السابق ٢٠٠٩م.

وأشار التقرير الصادر عن الإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والري حصلت عليه الثورة " إلى أن حجم الاكتفاء الذاتي من الفواكه سجل في العام ٢٠٠٠م ٩٧,٦٪ وتراجع في العام التالي إلى ٩٥,٨٪ ، فيما وصل في العام ٢٠٠٤م إلى ٩٤,١٪ وقفز في العام التالي إلى ٩٥,٢٪ واستمرت نفس النسبة في الاكتفاء الذاتي من مجموع هذه المحاصيل في العام ٢٠٠٨م.

وأشارت البيانات إلى أن نصيب الفرد من الفواكه بلغت في ٢٠١٠م ٤٦,٦ كيلوجرام لكل فرد ، ارتفاعاً من نحو ٤٥,٩ كيلو جرام في العام السابق ٢٠٠٩م .وبحسب المعلومات فإن نصيب الفرد من الفواكه كان قد سجل في العام ٢٠٠٠م حوالي ٧٠ كيلو جراماً لكل فرد وتراجع في العام التالي إلى نحو ٦٠ كيلو جراماً وتراجع هذا الرقم إلى أن وصل نصيب الفرد من الفواكه في ٢٠٠٥م إلى ٤٠ كيلو جراماً حتى بلغ نصيب الفرد من الفواكه في ٢٠٠٨م إلى ٤٦كيلو جراماً.

وأرجع محللون اقتصاديون السبب وراء تراجع نصيب الفرد من الفواكه رغم ثبات تقريبا حجم الإنتاج خلال فترة العشر سنوات الماضية إلى الزيادة السكانية المرتفعة إلى جانب تراجع القوة الشرائية لدى المستهلك في جانب الفواكه نتيجة التضخم الحاصل في السوق المحلية وكذا عدم ثبات سعر العملة بل وتدهورها أمام العملة الصعبة الأمر الذي أدى برب الأسرة إلى التركيز على توفير السلع الأساسية للعيش باعتبار الفواكه في نظر الكثيرين من الكماليات قد يستغني عنها .

رأي اقتصادي

الاختراقات الأمنية للمعلومية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

□.. ليس بخاف على المبرمجين والتقنيين في بلادنا بصفة خاصةً وبلدان العالم كافة، أن هناك اختراقات إلكترونية معلوماتية على المؤسسات المالية والمصرفية والشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية والمنظمات في مختلف دول العالم في كل ثانية ولحظة، كالمراقبة، والتجسس الصناعي والتجاري والمالي والعسكري، والتحري الاقتصادي، ومسح معلومات شبكة الإنترنت، بما فيها البريد الإلكتروني ومواقع ونقاشات مباشرة تكاد تصبح سمة معظم وطبع غالبية الدول المتقدمة تكنولوجياً تجاه بعضها البعض، وكلها موجهة تجاه الدول الأقل تطوراً أو غير المتطورة، وهذا الأمر معروف لكثير من المبرمجين والتقنيين والمراقبين وغير المراقبين كافة.

وفي اعتقادي أن هناك سبباً ليس معروفاً يشكل مشكلة أكبر، فالمبرمجون والتقنيون ومَنْ عندهم الإلمام بأنظمة المعلومات جميعهم يعلمون أن البريد الإلكتروني يخضع للمراقبة، لذلك يتخذون احتياطاتهم لعدم كشف أسرارهم وأسرار شركاتهم ومؤسساتهم حين يقومون بالترسل إلكترونياً، كما أن أجهزة الحاسب الآلي في المكاتب يمكن مراقبتها عندما تتصل وتتواصل مع شبكة الإنترنت، لذلك يعمدون إلى عدم توفير معلوماتهم ومعلومات شركاتهم ومؤسساتهم ودولهم ومنظماتهم الحساسة على أجهزتهم المتصلة بشبكة الإنترنت، ويحاولون حمايتها بقدر المستطاع.

ومن خلال اطلاعي على النشرات الاقتصادية العالمية أو الصادرة من البنوك المركزية الأوروبية أو المصرف الأوروبي المركزي أو الأمريكي أجد أن هناك محاولة، ومما يجهله الكثير، تتمثل في طباعة الأوراق النقدية العائدة لبعض الدول تكنولوجياً وأكثر حماية وأماناً، والتي نتداولها، قد تحتوي على أجهزة وشرائح بالغة الصغر تقوم ببث موجات وإشارات تؤدي إلى كشف معلومات خاصة بها، بالإضافة إلى أن العملية أو المسألة قيد التطوير باستمرار.

ومما تقدم يتضح لنا بصورة جلية أن هذا الموضوع يهم الدول والمنظمات والمؤسسات المالية والمصرفية بصفة عامة، والعاملة بصفة خاصة، في ملاحقة وغسيل الأموال أو إخفائها.

مناقشة التظلمات المقدمة بشأن آلية التوظيف الجديدة في حضرموت

المكلا/ سبأ

● ناقش اجتماع عقد أمس بمدينة المكلا برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني سير عمل لجنة التظلمات المقدمة حول آلية التوظيف وفحصها ومراجعتها للبيانات الخاصة بالمتظلمين.

واستعرض الاجتماع الذي ضم أعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي وأعضاء لجنة الرقابة على قانونية وسلامة إجراءات التوظيف ومسئولي مكتب الخدمة المدنية والتأمينات ما تم بشأن التظلمات من مراجعة وفحص سليم وشفاف من واقع الملفات الشخصية لكل متظلم وتطابقها مع قاعدة البيانات بمركز المعلومات وسجلات قيد طلبات التوظيف وحسب الضوابط والمعايير القانونية والفنية المحددة من قبل مجلس الوزراء.

وبين تقرير مكتب الخدمة المدنية أن اللجنة المختصة استملت ١٣٥ تظلماً خلال الفترة القانونية المعلنة لقبول طلبات التظلمات على آلية التوظيف تم استبعاد منها ١٠٤ تظلمات لعدم تطابقها مع اشتراطات وضوابط التوظيف المحددة سواء من حيث الاقدمية أو تجديد طلبات.

وأشار التقرير إلى أن نتائج النظر في بقية التظلمات سيتم رفعها إلى الوزارة مع المقترحات المناسبة لمعالجتها.

كما استعرض الاجتماع الإجراءات القانونية والعملية المتخذة بالمحافظة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٩٤) لعام ٢٠١١ بشأن آلية تنفيذ استيعاب ٢٥٪ من طالبي العمل المسجلين بالخدمة المدنية استنادا للأسس الواضحة المنظمة لعملية التوظيف والخطوات الجارية حالياً بشأن توزيع هذه الخانات الوظيفية بعد مراجعة الكشوفات المرفوعة من السلطات المحلية في المديريات وفقاً والاحتياج الفعلي الوظيفي والإداري لها.

وأقر الاجتماع عقد لقاء مع المسئولين في السلطات المحلية بمديريات المكلا والشحر وغيل باوزير والمختصين في المكاتب والمؤسسات الحكومية لتدارس إمكانية توزيع هذه الخانات الوظيفية وبما يضمن الاستفادة المثلى لها في تحسين الأداء الإداري والبناء المؤسسي.

وثمن محافظ حضرموت جهود اللجنة الفرعية للنظر في كافة التظلمات المقدمة على آلية التوظيف، مشيراً إلى أن ذلك جاء متماشياً مع حرص السلطة المحلية بالمحافظة على صحة وسلامة الإجراءات الخاصة بعملية التوظيف وإخضاعها لمعايير الشفافية والوضوح.

من جهة أخرى تفقد محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس سير امتحانات النقل في المعاهد المهنية والتقنية بساحل حضرموت.

يخططان لعقد معاهدة شراكة اقتصادية

الاتحاد الأوروبي واليابان يشرعان في المباحثات حول اتفاقية التجارة الحرة

الثورة / متابعات

أعلن رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبي في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الياباني ناوتو كان في العاصمة البلجيكية بروكسل التي تستضيف أمس الأول في القمة الأوروبية اليابانية، أن الاتحاد واليابان توصلا إلى اتفاق على الشروع في المباحثات حول اتفاقية التجارة الحرة.

وأكد فان رومبي قائلا ان "امامنا طريق طويل، ولكننا قد باشرنا هذه العملية. والى جانب اتفاقية التجارة الحرة يخطط الاتحاد الاوروبي واليابان عقد معاهدة الشراكة الاقتصادية".

ومن بين الاتجاهات الأولوية لهذه الشراكة ذكر فان رومبي رفع بعض الحواجز الجمركية والإدارية التي تعيق التجارة وتطوير قطاع الخدمات وحماية حقوق الملكية الذهنية وتحسين المناخ الاستثماري والاتفاق على القواعد العامة للمنافسة الحرة.

ومن المقرر أن تبدأ هذه المباحثات قبل نهاية العام الحالي. وحسب تقديرات الخبراء فإنها ستستغرق ما بين ٣ و٥ أعوام.

مدفيديف يرفض إعادة النظر في اتفاقيات الغاز الروسية الأوكرانية

الثورة / متابعات

اعلن الرئيس الروسي دميتري مدفيديف انه يرفض اعادة النظر في اتفاقيات الغاز الروسية الأوكرانية الحالية. ودعا في لقاء عمل مع رئيس شركة "غازبروم" الكسي ميللر الى الالتزام بالاتفاقيات الموقعة، اذ يتعين على "غازبروم" في المستقبل الانطلاق من وجوب التزامنا بالاتفاقيات الموقعة. واكد الرئيس الروسي ان "هذا يخص روسيا وغازبروم وشركاءنا الاوكرانيين على حد سواء".

وأعلن الرئيس الروسي ان كافة الدعوات للإجراءات الأحادية الجانب، وإعادة النظر (في الاتفاقيات) يجب ان تكون ضمن نسيج الاتفاقيات، وليس العكس".

واكد الرئيس ان "اوكرانيا بالنسبة لنا ليست شريكا غريبا لا نعرفه، وانما بلد قريب وشقيق، يعاني الآن من مشاكل اقتصادية كثيرة". وأعلن مدفيديف: "اتفقنا مع الرئيس (الاوكراني) يانوكوفيتش على التفكير من اجل ان يتسنى في المستقبل استخدام صيغ معينة متقدمة للتعاون، بما في ذلك التعاون في ميدان الغاز". وكلف ميللر "بالانطلاق من هذه المبادئ بالذات" في التعاون مستقبلا مع الشركاء الأوكرانيين.

خلال الربع الأول من العام الجاري

٩١ مليون ريال إيرادات مكتب الاتصالات بذمار

ذمار/ رشاد الجمالي

بلغ إجمالي الإيرادات العامة لمكتب الاتصالات وتقنية المعلومات بمحافظة ذمار خلال الربع الأول من العام الجاري ٩١ مليوناً و٧٩٩ ألفاً و٨٣٣ ريالاً.

أوضح ذلك لـ"الثورة" المهندس ناصر العريف مدير عام مكتب الاتصالات وتقنية المعلومات بالمحافظة، مشيرا إلى أنه تم إنجاز مشروعي كبائن واتصالات ريفية في كل من مديرية جبل الشرق "حظران" بسعة ١٢٠ خطاً ومديرية عنس "زغبة" بسعة ٢٠٠ خط بتكلفة إجمالية أربعة ملايين و٨٤٦ ألفاً و٤٥٠ ريالاً، مبينا أن مكتب الاتصالات بالمحافظة يسعى إلى تغطية جميع مديريات المحافظة بالخدمات الهاتفية.

منوها بأن الخدمات الهاتفية بالمحافظة تتعرض للسرقة وقطع الكابلات للألياف المغذية للكبائن حيث تم القبض على مخربين وهم يقطعون كابل الألياف في مديرية عنس وتم إيصالهم إلى البحث الجنائي بالمحافظة لاستكمال الإجراءات، مشيداً بكل الخيرين الحريصين على المصالح العامة والذين يقومون بالحفاظ على المشاريع الخدمية والتنموية وضبطهم المخربين أثناء ارتكابهم أعمالاً إجرامية تخل بالأمن والأمان والاستقرار.

مضيفا أنه تم التخاطب مع الأخوة في الصندوق الاجتماعي للتنمية فيما يخص الشركات التي تسببت في إتلاف كابلات شبكة الهاتف، والذي قام الصندوق مشكوراً بالتعاون ممثلا بمدير عام الصندوق المهندس خالد زيد عمران بإيقاف مستحقات بعض الموظفين حتى يقوموا بتسديد ما عليهم من مبالغ مالية، مؤكدا على ضرورة التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية لما فيه المصلحة العامة حتى يردع من يقوم بقطع شبكة الهاتف من قبل الجميع.

ارتفاع البوصة المصرية مدعومة بالمستثمرين

الثورة / متابعات

واصلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعها خلال تعاملات أمس، استجابة لعمليات شراء واسعة من قبل المستثمرين الأجانب، خصوصا على الأسهم القيادية والتي حققت ارتفاعات كبيرة، فى حين مالت تعاملات كل من المستثمرين العرب والمصريين نحو البيع حتى كتابة هذا التقرير.

وحقق مؤشر البورصة الرئيسي "إيجي إكس ٣٠" ارتفاعا بنسبة ١,٩٪، كما ارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة "إيجي إكس ٧٠" بنسبة ١,٧٩٪، وارتفع مؤشر "إيجي إكس ١٠٠" الأوسع نطاقا بنسبة ١,٧٪، وبلغ حجم التعاملات حوالى ٤٨٧,٦ مليون جنيه.

وتصدر سهم بالم هيلز الارتفاعات بنسبة ٦,٩٪، كما ارتفع سهم بايونيرز بنسبة ٣,٨٪، وارتفعت أسهم النيل لحليج الأقطان بنسبة ٥,١٪، وأسهم المجموعة المالية هيرميس بنسبة ٥,٠٤٪، وسهم سوديك بنسبة ٣,٩٪، وسهم المصرية للمنتجعات بنسبة ٣,٢٪، وسهم القلعة للاستثمارات بنسبة ٣,٠٣٪، وأسهم حديد عز بنسبة ٢,٤٪.

تونس تحتاج تمويلا بقيمة ١٢٥ مليار دولار خلال ٥ سنوات

الثورة / متابعات

قالت وكالة الانباء الحكومية أمس ان تونس تحتاج الى تمويلات بقيمة ١٢٥ مليار دولار خلال السنوات الخمسة المقبلة لاطلاق برنامج اقتصادي واجتماعي ضخم يهدف الى انعاش الاقتصاد التونسي وخلق مزيد من فرص العمل في تونس.

وجاء الاعلان عن هذا البرنامج بعد يومين من تعهد مجموعة الثمانية بمنح تونس قروض بقيمة ٢٥ مليار دولار لدعم اقتصادها المنهار منذ سقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي في ١٤ يناير كانون الثاني.

ويرتكز هذا البرنامج على الحوكمة الرشيدة والتجهيز السريع للجهات بالبنية التحتية وتنمية الموارد البشرية والاندماج الاقتصادي في الاسواق العالمية.

وكان وزير الشؤون الاجتماعية في تونس قال في وقت سابق ان نحو ربع التونسيين يعيشون تحت خط الفقر وان عدد العاطلين عن العمل يتجاوز ٧٠٠ الف شخص اكثرهم من الشبان.

وقال رئيس الوزراء في وقت سابق انه يتوقع ان يتراوح النمو الاقتصادي لتونس خلال هذا العام بين صفر وواحد بالمئة.